MAURITANIA

بسم الله الرحمن الرحيم

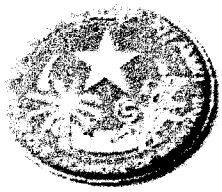

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف ~ إخاء ~ عدل

خطاب معالي وزير العدل السيد الإمام ولد تكدي
بمناسبة الدورة
السابعة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

جنيف من 03 إلى 28 مارس 2008

(٨) إن احترام المبادئ والقيم الواردة في هذا الإعلان هي الضمان الوحيد للسلم والأمن الدوليين.

ومن هذا الإطار فإن الحكومة السورية تعتبر أن الحصار والتجويع والتقتيل الجماعي للشعب الفلسطيني أعمالا وبناء وشوها من قطاع غزة يقوض الجهود المبذولة حتى الآن لإيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي يضمن حق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ويضع إسرائيل في مواجهة استحقاقات عملية السلام في الشرق الأوسط.

- **السيد الرئيس**
- **السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان**
- **السادة والسيدات أعضاء المجلس؛**
- **السادة والسيدات ممثلي الدول و الحكومات؛**
- **السادة والسيدات ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية و المنظمات الغير حكومية؛**
- .
-

اسمحوا لي في بداية هذه الكلمة وبمناسبة انعقاد الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان أن اعبر باسم الحكومة الموريتانية عن أحر تهانينا للمجلس على العمل الجبار الذي يقوم به خدمة لترقية وحماية حقوق الإنسان رغم التحديات والخروقات الجسيمة التي ما زالت البشرية تئن تحت وطأتها في كثير من البلدان.

ولقد قطع العالم أشواطا كبيرة في هذا المجال طبقا لما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نخلد هذه السنة مرور ستين سنة على المصادقة عليه.~~إلا إن إخواني أي تقدم في هذا الميدان يتطلب مشاركة ومساندة كل الفاعلين بشكل بناء و فعال~~

~~٩~~

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

لقد أعلنت في خطابي أمام الدورة السادسة لهذا المجلس الموقر عزم و إرادة الحكومة الموريتانية الجديدة في التغلب على كل الخروقات و الانتهاكات التي عرفتها بلادنا خلال العقود الماضية سواء تعلق الأمر بعودة اللاجئين الموريتانيين في السنغال و مالي أو تعلق الأمر بمشكلة الإرث الإنساني و القضاء على مخلفات الرق و الممارسات الاستعبادية و كذا بناء دولة القانون و تعزيز المؤسسات الدستورية

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

لقد بدأت بالفعل عودة اللاجئين الموريتانيين من السنغال ومالي في ظروف شريفة و لائقة وستتواصل هذه العملية طبقا للاتفاق الثلاثي المبرم بين بلادنا و جمهورية السنغال الشقيقة و المفوضية العليا لشؤون للاجئين.

وقد أنشأت الحكومة الموريتانية لهذا الغرض وكالة خاصة مكلفة بإعادة دمج هؤلاء المواطنين في الحياة النشطة ، وسخرت لذلك الإمكانات المادية الضرورية.

واغتنم هذه الفرصة لأقدم جزيل الشكر والعرفان للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين للدور الذي لعبته و الجاهزية التي أبدتها للمساعدة في تسهيل هذه العملية.

إنكم بلا شك تدركون أن مشكل اللاجئين في موريتانيا قد صاحبه مشكل آخر راح ضحيته مئات من أفراد الجيش الوطني في الفترة الممتدة من 1989 إلى 1991 وهو ما يعرف عندنا اصطلاحا بمشكل الإرث الإنساني.

وسعيا من الحكومة الموريتانية إلى تعزيز وتوطيد الوحدة الوطنية وطي صفحة الماضي ، فقد جعلت من أولويات نشاطها إيجاد حل مرض لهذا المشكل في جو من التسامح وعدم نكآ الجراح وتم تكليف لجنة وزارية لإجراء تشاور بناء وواسع النطاق بغية التوصل إلى حل تجمع عليه الأطراف المعنية ويحدد الطرق والوسائل المناسبة.

وفي نفس السياق، تمت المصادقة علي قانون تجريم العبودية ومعاقبة الممارسات الاستعبادية الذي أشفع بحملة وطنية كبرى تهدف إلى التحسيس به، انطلقت تحت إشراف رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من دجمبر الأخير حيث ألقي خطابا بالمناسبة أكد فيه أن "هذه الحملة تعبر عن الإرادة الراسخة في القضاء علي جميع مخلفات هذه الظاهرة في العقليات و الممارسات و في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

وفي مجال إرساء دولة القانون، تعكف الحكومة الموريتانية علي مراجعة شبه شاملة لمنظومة البلاد التشريعية بغية موائمتها مع التحولات السياسية والديمقراطية التي عرفتها البلاد، وهكذا سن قانون محكمة العدل السامية التي يعهد إليها بمحاكمة مسئولي الدولة الساميين، كما تم إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي يقدم المشورى للدولة حول سياساتها في هذا المجال وقد تمت المصادقة على قانون خاص لحماية الأشخاص المصابين بمرض فقد المناعة المكتسب (السيدا) والقانون الخاص بالشفافية المالية الذي يلزم كل مسيرى الأموال العامة بالتصريح بممتلكاتهم .

و تم التركيز كذلك على تعزيز استقلال القضاء و الرفع من مستوى أداء القضاة.

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

إن الانفتاح الديمقراطي الذي عرفته البلاد مؤخرا كان له الأثر البالغ في تطور علاقتها مع المنظمات الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد شهدت بلادنا خلال مطلع هذه السنة زيارة عمل لكل من : المقرر الخاص للأمم المتحدة حول العنصرية والتمييز العرقي وعدم التسامح السيد **دودو دين**، ومجموعة العمل الخاصة بالاعتقال التعسفي برآسة السيدة ليلي زروقي ووفود من منظمة العفو الدولية و الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

ولا شك أن الاقتراحات والتوصيات التي ستقدمها هذه البعثات إلي الحكومة الموريتانية، ستساهم في تحسين وضعية حقوق الإنسان في بلادنا.

السيد الرئيس

أيها السادة والسيدات

قبل أن انهي كلمتي هذه لا يسعني إلا أن أجدد تهانينا لمجلس حقوق الإنسان على النتائج التي حققها على الرغم من الفترة الوجيزة من تاريخ إنشائه، وأود أن أكد لكم من جديد إرادة الحكومة الموريتانية الحقيقية والصادقة لاحترام المبادئ المتضمنة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والعمل جنبا إلى جنب مع المجلس وكل الهيئات الناشطة في هذا الميدان من اجل ترقية وحماية حقوق.الإنسان.

وفي الأخير أتمنى لأعمال هذه الدورة أن تكلل بالنجاح، وان ترقى بمستوى التعاون في مجال ترقية وحماية حقوق الإنسان إلى ما نصبو إليه.

وأشكركم.